

سياسة بريطانيا تجاه اليزيديين في العراق ١٩٢٠-١٩٢٦ (دراسة وثائقية)

م. د. عماد خميس حمزة

المديرية العامة لتربية الانبار

الملخص

استخدم الاستعمار الحديث ادوات عدة من اجل السيطرة على بلدان العالم وكان من بينها الاقليات الموجودة بتلك الدول لاسيما غير المسلمة كونها توافقه في اغلب الاحيان من الناحية العقائدية ، متبعاً وسائل متنوعة لديمومة الاتصال معها جاء في مقدمتها المبشرين وعلماء الآثار الذين كانوا النواة الاولى للتغلغل الاستعماري بين اقلية تلك البلدان ، واطهار الدول المستعمرة لنفسها بانها المنقذ لتلك الاقليات من جور حكام بلادهم بهدف تسخيرها لخدمة مصالحها الاستعمارية وجعلها اداة لضرب الحركات الوطنية التي تظهر ضدها او على الاقل تمزيق وحدة كلمة الشعوب المناهضة للاستعمار الداعية للاستقلال لديمومة البقاء لأطول مدة ممكنة ، وخير مثال على ذلك السياسة التي تبنتها الحكومة البريطانية تجاه اقلية العراق وعلى وجه الخصوص اليزيديين.

الكلمات المفتاحية: بريطانيا، مشكلة الموصل، اليزيديين، تركيا.



British policy towards the Yazidis in Iraq 1920-1926 (documentary study)

Emad Khamis Hamza

Directorate General of Anbar Education

Abstract

Modern colonialism used several tools in order to control the countries of the world, among which were the minorities in those countries, especially non-Muslims, as it mostly agreed ideologically, following various means of perpetuating contact with them, foremost among which were the missionaries and archaeologists who were the first nucleus of colonial penetration among minorities. These countries, and the colonial states to show themselves as the savior of these minorities from the oppression of the rulers of their countries with the aim of harnessing them to serve their colonial interests and making them a tool to strike the national movements that appear against them or at least tear the unity of the word anti-colonial peoples calling for independence to perpetuate the longest possible period of time, and a good example of that The policy adopted by the British government towards the minorities of Iraq, in particular Yezidis.

Keywords: British, Mosul Question, Yazidis, Turkey.

المقدمة

اتبعت الحكومة البريطانية سياسة انسانية في ظاهريها تجاه الاقليات لاسيما غير المسلمة في العراق منذ العهد العثماني وصولا الى العهد الملكي لكن في باطنها حملت اهدافا استعمارية مستغلين سوء الاوضاع الصحية والتعليمية التي عاشها قسما كبيرا من تلك الاقليات ، لاسيما في اواخر العهد العثماني من خلال تقديم الدعم الصحي والتعليمي لها ، عن طريق المبشرين وعلماء الاثار الذين كانوا في زيارة مستمرة لاماكن سكناهم تارة وتقديم الدعم المادي لها لاسيما لقسم من زعماء تلك الاقليات لجعلهم اداة لتنفيذ المخططات الاستعمارية تارة اخرى ، وخير مثال على ذلك سياسة بريطانيا تجاه اليزيديين في العراق ١٩٢٠-١٩٢٦ ، ومما شجع الباحث في تسليط الضوء على مجريات الموضوع انف الذكر هو عدم وجود دراسة مستقلة حول ذلك ، سيما دراسة وثائقية .

قسم موضوع الدراسة الى ستة محاور جاء المحور الاول تحت عنوان (اليزيديون وصك الانتداب) اوضحت فيه كيفية اتصال البريطانيين باليزيديين منذ ايام الدولة العثمانية مروراً بالحرب العالمية الاولى وانتهاءً بفرض الانتداب البريطاني على العراق ، اما المحور الثاني فكان عنوانه (الاتفاق البريطاني الفرنسي عام ١٩٢٠) سلط الضوء على اثر تلك الاتفاقية على اوضاع اليزيديين ، لاسيما في جبل سنجار ومدى درجة التنافس الاستعماري البريطاني الفرنسي تجاههم ، في حين تناول المحور الثالث (المعاهدة العراقية البريطانية عام ١٩٢٢) واهم ما جاء فيها من بنود تتعلق بالاقليات ومن ضمنهم اليزيديين لضمان سيطرة استعمارية اكثر ، وتحدث المحور الرابع (قضية الموصل) عن تأثير تلك القضية على اوضاع الاقليات ، وما حملته معاهداتها من جوانب متعلقة بهم لاسيما اليزيديين ، واما المحور الخامس (تجنيد اليزيديين في قوات الليفي العراقي عام ١٩٢٤) فتحدثت عن محاولة الحكومة البريطانية توسيع استخدام اليزيديين في تثبيت سيطرتهم على مختلف مناطق العراق من خلال انخراطهم بقوات الليفي والاسباب التي ادت الى تسريحهم من تلك القوات ، وذكر المحور السادس (الخلاف اليزيدي-اليزيدي عام ١٩٢٥) من ناحية اسبابه واجراءات حكومي بريطانيا والعراق لإنهاء الخلاف وعودة الامور الى نصابها في جبل سنجار .

اعتمد الباحث في سرد احداث موضوع الدراسة على الوثائق البريطانية غير المنشورة المترجمة منها وغير المترجمة التابعة لوزارات الخارجية والمستعمرات والطيران والحرب البريطانية، وكذلك وثائق البلاط الملكي غير المنشورة التابعة للديوان الملكي العراقي ووزارة الداخلية العراقية، فضلا عن الصحف العراقية التي واكبت تلك الاحداث.

أولاً: اليزيديون وصك الانتداب البريطاني

سكن اليزيديون العراق منذ اقدم العصور في منطقتين رئيسيتين هما شيخان وسنجار التابعين للواء الموصل ، وامتاز يزيدي سنجانر بالشجاعة وحسن القتال ، كما انهم اكثر ثقافة وتعلم من يزيدي شيخان الذين كانوا يعملون في الزراعة^(١)، وتشير بعض المصادر ان اسمهم مشتق من يزيد بن معاوية ، وديانتهم غير اسلامية فهي خليط من ديانات واعراف وتقاليد ينتابها الغموض^(٢) ، ورمزهم الديني (الطاووس) الذي كانوا يطوفون به مختلف المناطق اليزيدية لجمع التبرعات سنويا^(٣)، اما لغتهم فهي اللغة الكردية^(٤).

كانت علاقة اليزيديين بالسلطات العثمانية في العراق غير جيدة لاسباب عدة منها ما هو عقائدي^(٥) ، او نتيجة سوء معاملة بعض الولاة العثمانيين الذين حكموا العراق ، على الرغم ان الدستور العثماني كفل لهم الحرية الدينية والشخصية في الكثير من الامور الحياتية^(٦) ، او بسبب هروب اليزيديين من اداء الخدمة العسكرية الاجبارية لان ذلك حسب وجهة نظرهم مخالف لديانتهم^(٧)، فضلا عن وجود خلاف بين اليزيديين وبعض العشائر الكردية او العربية القاطنة بجوارهم بسبب غزو بعضهم لبعض او حدوث خلافات حول مراعي الماشية^(٨) ، واما بالنسبة للتعليم في المدارس العثمانية في العراق فتكاد تكون خالية تماما من اليزيديين لذلك اعتمدوا على المدارس الاهلية التي حاضر فيها المبشرون وعلماء الاثار الاجانب، لا سيما البريطانيين الذين بواسطتهم استطاعت الحكومة البريطانية من ادامة الاتصال باليزيديين منذ الايام الاولى لتغلغلهم في ولايات الدولة العثمانية^(٩)، حتى وصل النفوذ البريطاني داخل الدولة واقلبياتها لدرجة التدخل في حل المنازعات بين الطوائف الدينية الغير مسلمة في الموصل^(١٠) ، فضلا عن اختيار وتعيين حكام مناطقهم^(١١)، وتعتبر الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية هي اول من وضعت الخرائط التي فصلت بين مناطق العرب ومناطق الكرد والاقليات غير المسلمة ومنهم اليزيديين عام ١٩١٠^(١٢) .

كان موقف اليزيديين مؤيدا للحكومة البريطانية اثناء الحرب العالمية الاولى التي اندلعت عام ١٩١٤ بسبب خلافهم مع العثمانيين و شعارات الحرية التي اطلقتها القوات البريطانية لاسيما بعد احتلالها بغداد بتاريخ الحادي عشر من اذار عام ١٩١٧ ، بانهم جاءوا محررين وليس محتلين وهدفهم خلاص العراقيين من السيطرة العثمانية العدو لليزيديين^(١٣) ، لكن الاتصال المباشر حدث بين الطرفين في تموز عام ١٩١٨ في سنجانر ، قبل عقد الدولة العثمانية هدنة الاستسلام مودروس مع دول الحلفاء في الثلاثين من تشرين الاول من العام

نفسه ، في الوقت الذي كانت فيه القوات البريطانية بقيادة الجنرال مارشال Marshall على بعد عدة كيلو مترات جنوب الموصل ^(١٤)، وبتاريخ الثالث من تشرين الثاني من العام نفسه ، احتلت القوات البريطانية الموصل ، كما جددت الحكومتين البريطانية والفرنسية وعودهما بالحريّة وإقامة حكم وطني من قبل الاهالي في العراق من خلال بيانهما المشترك بتاريخ الثامن من الشهر نفسه ، الامر الذي دفع الاقليات لاسيما غير المسلمة بالتشبث بتلك الوعود املا بحياة افضل للتخلص من سيطرة الاتراك ^(١٥) .

قدم اليزيديون بقيادة حمو شيرو ^(١٦) مساعدات للقوات البريطانية في تثبيت احتلالها للموصل ، ففي اذار عام ١٩١٩ ، استخدم البريطانيون اليزيديين بعد تزويدهم بالأسلحة للإغارة على قسم من عشائر شمر الذين كانوا يشكلون خطرا على تواجدهم في جبل سنجار ، كما كلفت الحكومة البريطانية الرائد نويل Noel القيام بجولة شمال العراق لكسب دعم اكثر عدد من الاقليات ومنهم اليزيديين ^(١٧)، فضلا عن قيام ضباط اخرين من الاستخبارات البريطانية في منتصف العام نفسه ، بأجراء احصاء تقريبي لسكان الموصل اذ بلغ عدد اليزيديين بحدود ثلاثين الف نسمة من مجموع سكان الموصل البالغ تعدادهم بحدود سبعمائة وثلاثة الف تمهيدا لاستفتاء اجري من قبل الحكومة البريطانية في العام نفسه الذي كان نتيجته رغبة سكان الموصل ومن ضمنهم اليزيديين بالانضمام الى العراق ^(١٨)، كما استمر البريطانيون باستغلال اليزيديين بقيادة حمو شيرو ، اذ تمت الاستعانة فيهم في بداية حزيران عام ١٩٢٠ للقضاء على ثورة تلعفر ^(١٩) ، ولضمان بقاء السيطرة البريطانية على الاقليات في العراق وسهولة التحكم بهم لمصالحها الاستعمارية ، تم ادخال بنود تتعلق بهم ضمن فقرات الانتداب الذي فرض على العراق حسب مقررات مؤتمر سان ريمو في الخامس والعشرون من نيسان من العام نفسه ^(٢٠) ، اذ اكدت المادة الاولى منه على سن قانون اساسي للعراقيين في مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات من تاريخ فرض الانتداب يراعى فيه حقوقهم ومنافعهم وרגائهم ^(٢١)، في حين تضمنت المادتين السادسة والسابعة مراعاة العقائد الدينية وحرية الوجدان وحرية العبادات واستخدام الاقليات للغتهم الخاصة بالتعليم وعدم التمييز بين فئات الشعب العراقي ، اما المادة العاشرة اطلق فيها حرية التبشير للدول الاجنبية في العراق على ان تتولى الحكومة البريطانية مراقبة ذلك والتدخل فقط في حالة مساسها بأمن الدولة العراقية او ادارتها ^(٢٢) .

يبدو ان هدف الحكومة البريطانية من ادخال مواد تتعلق بالاقليات ضمن صك الانتداب انما جاء لزيادة الاتصال بهم لجعلهم اداة لتنفيذ المخططات الاستعمارية من جهة وتكريس سياسة التجزئة للشعب العراقي من جهة اخرى لاضعاف المقاومة الداخلية .

ان الخسائر التي تكبدتها القوات البريطانية في العراق من جراء اندلاع ثورة العشرين في الثلاثين من حزيران عام ١٩٢٠ ، دفع الحكومة البريطانية الى تجريد العديد من العشائر العراقية من السلاح اما عن طريق فرض الغرامات او شراء الاسلحة او منع تهريبها الى داخل العراق واصدار قوانين صارمة ضد حائزي الاسلحة بدون رخصة لاسيما العشائر التي وقعت ضدها اثناء اندلاع الثورة اعلاه على عكس من سياستها تجاه العشائر الموالية لها ومنهم اليزيديين^(٢٣)، فضلا عن تغيير سياستها في العراق من حكم عسكري مباشر الى حكم سياسي غير مباشر من خلال اقامة اول حكومة عراقية بتاريخ الخامس والعشرين من تشرين الاول من العام نفسه ، وكان اول عمل قامت فيه الحكومة البريطانية دفع الحكومة العراقية الى صرف معونات شهرية للرؤساء اليزيدية بحدود مئتان واربعين روبية شهريا^(٢٤)، والهدف من وراء ذلك ضمان ولائهم لها ، و ابعاد نفوذ الحكومة الفرنسية عنهم ، اذ كانت تلوح الاخيرة بصرف الاموال لهم في حالة انضمامهم الى مناطق انتدابها في سوريا ، فضلا عن الاموال التي كان يتقاضاها الرؤساء اليزيديين من خزائن تبرعات اليزيديين انفسهم والتي كانت تصل بحدود الف روبية شهريا^(٢٥).

ثانياً: الاتفاق البريطاني الفرنسي عام ١٩٢٠

سعت الحكومة البريطانية بعد فرض انتدابها على العراق رسم حدوده الخارجية مع الدول المجاورة لمنع التدخلات الاجنبية في شؤونه الداخلية لديمومة مصالحها الاستعمارية وابعاد اية منافسة دولية لها ، لذلك دخلت في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية لرسم الحدود العراقية السورية كون الجانب الفرنسي الدولة المنتدبة على سوريا ، وانتهت بالتوقيع على اتفاقية مؤقتة حول ذلك بين الجانبين في لندن بتاريخ الثالث والعشرين من كانون الاول عام ١٩٢٠^(٢٦).

تضمنت الاتفاقية تسعة مواد رسمت الحدود العراقية السورية الفلسطينية اللبنانية ، وحسب المادة الاولى قسم جبل سنجار الذي يسكنه اغلب اليزيديين مناصفة من الشمال وحتى الجنوب بين العراق وسوريا بغض النظر عن التركيبة العشائرية مما احدث انقسام بين العشائر القاطنة فيه ومن ضمنهم اليزيديين^(٢٧) ، اما المادة التاسعة اتفق فيها الطرفان البريطاني والفرنسي على بقاء مدارسهما تعمل بحرية تامة في مناطق انتدابهما وتدرس فيها اللغتين الانكليزية والفرنسية لضمان التغلغل بين الاقليات لاسيما اليزيديين^(٢٨) .

ان تطبيق الاتفاقية البريطانية الفرنسية خلق مشاكل عديدة على الحدود العراقية السورية سيما في منطقة جبل سنجار بسبب عدم مراعاة الجانب الاداري والجغرافي والعشائري عند رسم

تلك الحدود مما خلق تنافس كبير بين الطرفين لكسب ود العشائر الموجودة هناك لاسيما اليزيديين^(٢٩)، لهذا سعت الحكومة البريطانية منذ عقد تلك الاتفاقية لضم جبل سنجار بالكامل للإدارة العراقية للحيلولة دون التغلغل الفرنسي في المنطقة ، الا ان الاخيرة كانت رافضة تماما لاي تعديل يطرا على الاتفاقية في تلك المدة بسبب امكانية وجود النفط هناك والضغط على الجانب البريطاني لتقديم تنازلات اكبر في حدود مناطق انتدابها الاخرى مقابل ضم جبل سنجار بالكامل للاراضي العراقية^(٣٠) ، فضلا عن محاولاتها تشجيع الهجرة اليزيدية الى سوريا لاستخدامهم لاغراض استعمارية^(٣١) ، لذلك كانت ترفض اي طلب عراقي وبريطاني لانشاء دوريات مشتركة ومخافر دائمية لبط الامن هناك^(٣٢) .

يتضح ان المنافسة البريطانية الفرنسية على المنطقة كان كبيرا لدرجة عقدهم اتفاقية لم يتم فيها دراسة جميع جوانبها بدقة كافية لانها بنيت اساسا للحصول على اكبر قدر من الامتيازات الاستعمارية دون النظر الى التركيبة الاجتماعية للمنطقة مما خلق مشاكل جمة ليس فقط لسكان المنطقة فحسب بل للمستعمر ايضا لانها خلقت اضرابات عدة كلفته ماديا وبشرياً كان في غنى عنها .

كانت المشاكل التي تعاني منها الحكومتين العراقية والبريطانية على الحدود السورية هو صعوبة جمع الضرائب المفروضة على الماشية التابعة للقبائل، ومنها اليزيدية اثناء مواسم الرعي بسبب سهولة التنقل بين حدود الدولتين ،مما يفتح المجال للتهرب منها^(٣٣) ، فضلا عن اتخاذ الحكومة الفرنسية مسالة جمع الضرائب من العشائر السورية التي ترعى في الاراضي العراقية حجة للتغلغل والاتصال باليزيديين لتحريضهم، والقبائل الاخرى للتمرد ضد السلطة العراقية^(٣٤) ، و غزو القبائل السورية للقبائل اليزيدية ، الامر الذي دفع الحكومة البريطانية الى ارسال بعض المدرعات العسكرية الى اماكن تواجد اليزيديين لحمايتهم من غزو القبائل الاخرى ، لاسيما السورية^(٣٥) ، كما وجهت احتجاج شديد للهجة الى الحكومة الفرنسية بعدم السماح للضباط الفرنسيين او الشرطة السورية بجمع الضرائب من قبائل طي السورية اثناء تواجدها بالقرب من مراعي القبائل اليزيدية لعدم اختلاط الامر على الاخيرة ، مما يسبب مشاكل للحكومة العراقية^(٣٦) ، ونتيجة استمرار التدخلات الفرنسية في شؤون العشائر الحدودية ، استأنفت الحكومة البريطانية مفاوضاتها مع الحكومة الفرنسية بتاريخ الحادي والثلاثين من كانون الثاني عام ١٩٢٣ لتعديل الاتفاقية البريطانية الفرنسية لعام (١٩٢٠)^(٣٧) ، اذ ابدت الحكومة البريطانية رغبتها في ضم جبل سنجار بالكامل للاراضي العراقية من اجل المحافظة على الوحدة العشائرية ، لاسيما ما يتعلق باليزيديين^(٣٨) ، لكن الجانب الفرنسي اكد في كتابه المرسل الى دار الاعتماد البريطاني

في بغداد بتاريخ الحادي والثلاثين من آذار من العام نفسه عدم امكانية ذلك ، مما دفع المندوب السامي البريطاني هنري دوبس Henry Dobbs ارسال برقية الى القنصل البريطاني في بيروت ساتاو Satao في اليوم نفسه طالبا منه اخبار دار الاعتماد الفرنسي في بيروت موافقة الجانب البريطاني على تأجيل مسالة الحدود في الوقت الراهن بشرط عدم الاخلال بأمن المنطقة^(٣٩)، لكن استمرار الضغط البريطاني على الحكومة الفرنسية نتج عنه موافقة الاخيرة على نقل مسؤولية ادارة جبل سنجار بالكامل للحكومة العراقية بتاريخ العشرين من نيسان عام ١٩٢٣ ،
لحين رسم الحدود النهائية^(٤٠)، وعلى الرغم من ذلك استمرت التجاوزات الفرنسية في جبل سنجار ، مما اجبر الحكومة البريطانية اتباع اسلوب الترغيب لاقتناع الحكومة الفرنسية بالتنازل نهائيا عن جبل سنجار مقابل التنازل لها عن اراضي حدودية من مناطق الانتداب البريطاني بلغت بحدود ثمانمائة وثمان وعشرين ميل مربع ، الا ان الاخيرة رفضت بحجة ان ارض سنجار اكبر بكثير من ذلك^(٤١) ، ولم يبقى امام بريطانيا لحل النزاع على الحدود العراقية السورية سوى اللجوء الى مجلس عصبة الامم عام ١٩٢٥^(٤٢) ، حسب ما جاء في المادة الثانية من الاتفاق البريطاني الفرنسي لعام (١٩٢٠)^(٤٣) .

ثالثا: المعاهدة العراقية البريطانية عام ١٩٢٢

قامت الحكومة البريطانية بتقديم مسودة معاهدة الى الحكومة العراقية الغاية منها تنظيم علاقتها الاستعمارية المستقبلية مع العراق ، لاسيما بعد تولي الملك فيصل عرش العراق بتاريخ الثالث والعشرين من اب عام ١٩٢١^(٤٤)، وبعد مناقشة بنود المعاهدة من قبل مجلس الوزراء العراقي تحت الضغط البريطاني اصدر قرارا بالموافقة عليها بتاريخ الخامس والعشرين من حزيران عام ١٩٢٢^(٤٥)، وجرى التوقيع عليها من قبل الحكومتين البريطانية والعراقية بتاريخ العاشر من تشرين الاول من العام نفسه ، بعد ان وضع الجانب العراقي شرطا اساسيا الا هو عدم دخولها حيز التنفيذ الا بعد مصادقتها من قبل المجلس التأسيسي العراقي الذي سوف ينتخب مستقبلا^(٤٦).

تضمنت المعاهدة ثمانية عشرة مادة ، حرصت الحكومة البريطانية على ادخال مواداً تتعلق بالاقليات ومن ضمنهم اليزيديين لاستغلالهم استعماريًا ، اذ اكدت المادة الثالثة منها وضع دستور للبلاد يراعي حقوق جميع سكان العراق ويكفل حرية الوجدان وممارسة انواع العبادات وان لا يكون هناك اي تمييز بسبب اللغة او الدين او القومية^(٤٧) ، اما المادة العاشرة الزمت الحكومة العراقية بالموافقة على جميع التعهدات والاتفاقيات التي عقدتها بريطانيا بالنيابة عن العراق منذ

الاحتلال وحتى التصديق على المعاهدة من قبل المجلس التأسيسي لاسيما الاتفاقيات الحدودية مناطق استيطان الاقليات ومنها الاتفاقية الفرنسية البريطانية لعام (١٩٢٠) التي لها صلة ببيزدي سنجار^(٤٨) ، ولضمان تغلغل استعماري بريطاني اكبر بين الاقليات تضمنت المادة الثانية عشرة عدم اتخاذ الحكومة العراقية اية وسيلة تمنع اعمال التبشير او التدخل في شؤونه او التمييز بين المبشرين حسب ديانتهم ومذهبهم وجنسياتهم^(٤٩).

حثت الحكومة البريطانية الملك فيصل بتاريخ الرابع من كانون الثاني عام ١٩٢٤ ، لإكمال انتخابات المجلس التأسيسي بهدف التصديق على المعاهدة العراقية البريطانية^(٥٠) ، الذي افتتح اولى جلساته بتاريخ السابع والعشرين من اذار من العام نفسه ، وكان اول مسالة عرضت عليه التصديق على المعاهدة العراقية البريطانية لعام (١٩٢٢) ، الا ان ذلك واجهه معارضة من قبل اعضاء المجلس اعلاه ، بل طالبوا بتعديل المعاهدة بما يضمن سيادة العراق ، لكن المندوب السامي البريطاني هنري دويس ارسل كتابا الى الملك فيصل بتاريخ السادس من نيسان من العام نفسه ، اوضح فيه ان الحكومة البريطانية ترفض اي تعديل على بنود المعاهدة وان اية تأخير بالتصديق عليها سيؤدي الى عواقب وخيمة على العراق لاسيما ما يتعلق بقضية الموصل^(٥١)، ونتيجة الضغوط البريطانية صادق المجلس التأسيسي على بنود المعاهدة في جلسته بتاريخ العاشر من حزيران من العام نفسه^(٥٢) ، ولم تكثف الحكومة البريطانية بذلك وانما سعت الى كسب التأييد الدولي لتلك المعاهدة ، اذ اعترفت عصبة الامم رسميا فيها بتاريخ السابع والعشرين من ايلول من العام نفسه^(٥٣) .

رابعا: قضية الموصل

حسب المادة مائة واثنان وثلاثين من معاهدة سيفر^(٥٤)، بتاريخ العاشر من اب عام ١٩٢٠، تنازلت الحكومة التركية عن كافة حقوقها وممتلكاتها في العراق لدول الحلفاء^(٥٥) ، لكن على الرغم من ذلك استمرت التدخلات التركية في ولاية الموصل^(٥٦) ، الامر الذي دفع الحكومة البريطانية الى دعوة الجانب التركي لحضور مؤتمر في مدينة لوزان السويسرية بحضور باقي دول الحلفاء فرنسا وايطاليا ورومانيا وبلجيكا واليابان بتاريخ العشرين من تشرين الاول عام ١٩٢٢ ، لإيقاف تلك التجاوزات ورسم الحدود العراقية التركية ، واستمرت اعمال المؤتمر بصورة متقطعة حتى تم التوقيع على بنود معاهدته بتاريخ الرابع والعشرين تموز ١٩٢٣^(٥٧)، واستطاعت الحكومة البريطانية وبجهود كبيرة من ادخال بنود متعلقة بالأقليات العراقية، تأتي في مقدمتها عدم التدخل التركي في شؤون المناطق الحدودية التي يسكنها اغلب

الأقليات في العراق الى ان يتم حسم مسألة الحدود الشمالية وفي حالة عدم التوصل الى حل نهائي بريطاني تركي حول ذلك خلال تسعة اشهر تحال القضية الى عصبة الامم وذلك ما نصت عليه المادة الثالثة من المعاهدة ^(٥٨)، واما المادتين الثلاثين والسادسة والثلاثين سمحت لجميع الأقليات الساكنة في العراق ومن ضمنهم اليزيديين التجنس بالجنسية العراقية ^(٥٩)، وضمنت المادة السادسة والثلاثين للأقليات الحماية والحياة الكريمة وحرية الحركة والهجرة، وحفظت المادة الثامنة والثلاثين للأقليات حرية استعمال لغتهم وشعائرهم واقامة مناسباتهم العامة، وتم وضع جميع المواد الخاصة بالأقليات تحت حماية عصبة الامم، وذلك ما نصت عليه المادة الاربعين من المعاهدة ^(٦٠).

استمرت التجاوزات التركية على الحدود العراقية على الرغم من مصادقة المجلس الوطني التركي علي بنود معاهدة لوزان بتاريخ الثالث والعشرين من اب عام ١٩٢٣ ^(٦١)، الامر الذي دفع الحكومة البريطانية الى عقد مؤتمرا لها مع الجانب التركي في استانبول لحسم مسألة الحدود، وانهاء الاعتداءات التركية على القبائل الحدودية، لاسيما الأقليات غير المسلمة بتاريخ السابع من ايار عام ١٩٢٤ ^(٦٢)، الا ان مراوغة الجانب التركي وعدم وجود نية حقيقية لحل المشاكل العالقة ورسم الحدود مع العراق ادى الى قيام الحكومة البريطانية بإحالة قضية الموصل الى عصبة الامم، مما ادى الى انتهاء اعمال المؤتمر دون التوصل الى نتيجة نهائية بتاريخ الخامس من حزيران من العام نفسه ^(٦٣)، كما قامت الحكومة البريطانية وبالتعاون مع الحكومة العراقية بتنفيذ المادة الثلاثين من معاهدة لوزان الخاصة بالتجنس بتاريخ السادس من اب عام ١٩٢٤، التي اصبح بموجبها جميع العراقيين المتواجدين على ارض العراق يحملون الجنسية العراقية ومنهم اليزيديين، واصبحت تلك المادة جزءا من قانون الجنسية العراقية الذي صدر بتاريخ التاسع من تشرين الاول من العام نفسه ^(٦٤).

قررت عصبة الامم وضع خطا حدوديا وقتيا بين العراق وتركيا بتاريخ التاسع والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٢٤ تلتزم فيه جميع الاطراف، لإنهاء التجاوزات على الحدود لحين رسم الحدود النهائية بين الاطراف المتنازعة سمي بخط بروكسل ^(٦٥)، كما اصدرت قرارا بتاريخ الخامس من تشرين الاول من العام نفسه، بتأليف لجنة دولية برئاسة السويدي الجنسية فيرسن Virsen وعضوية كل من العقيد المتقاعد باولس Paulis والكونت تليكي Teleki البلغاري البلجيكي لدراسة قضية الموصل ^(٦٦).

وصلت اللجنة الدولية الى لواء الموصل بصحبة المخمن البريطاني المستر جاردين Jardine بتاريخ السابع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٢٥، وبدأت بزيارة الاقضية

والنواحي والقرى بهدف جمع اكبر قدر من المعلومات لمعرفة رغبة الاهالي بمختلف قومياتهم وطوائفهم وديانتهم^(٦٧) ، وفي الثامن عشر من شباط من العام نفسه زار رئيس اللجنة الدولية فيرسن والمستر جاردين ورئيس الوفد التركي جواد باشا قضاء سنجار لمعرفة راي الاهالي هناك فوجد رئيس اللجنة الدولية رغبة اهالي سنجار ومنهم الايزيديين بالبقاء ضمن الدولة العراقية وتحت الانتداب البريطاني مما ادى امتعاض الجانب التركي^(٦٨) ، وبتاريخ الثاني والعشرين من اذار من العام نفسه غادرت اللجنة الدولية الاراضي العراقية^(٦٩) ، وفي السادس عشر من تموز من العام نفسه ، سلمت اللجنة الدولية تقريرها النهائي الى عصبة الامم ، اذ اكدت فيه ان مختلف الاجناس والديانات القاطنة في ولاية الموصل اوصوا بان يكونوا جزءا من الدولة العراقية ، سيما الاقليات غير المسلمة ومن ضمنهم اليزيديين ، ومع ذلك اوصت اللجنة بان وضع الاقليات غير مستقر في العراق لذلك يجب تعيين ممثل اممي يقيم في الموصل يتلقى شكاوي تلك الاقليات لبضع سنوات ، فضلا عن ضمان الحرية الدينية لهم وحق فتح المدارس الخاصة فيهم^(٧٠) ، واستخدام لغتهم وانشاء مجالس طائفية وتمديد مدة الانتداب البريطاني خمس وعشرين سنة وجعل خط بروكسل هو الحد النهائي الفاصل بين العراق وتركيا^(٧١) .

ابدت الحكومة البريطانية موافقتها على ما جاء في تقرير اللجنة الدولية لانه يصب في خدمة مصالحها الاستعمارية ما عدا فقرة تعيين ممثل اممي في لواء الموصل ، اذ عارضت ذلك بشدة لانه يفسح المجال لتدخل دول منافسة لها في العراق ، لذلك اكدت انها قادرة وبالتعاون مع الحكومة العراقية ضمان حقوق الاقليات^(٧٢) ، واذا تم موافقة الحكومة التركية على تعيين مراقب للأقليات في بلادها الذي كان مرفوضاً منها بتاتاً ، فأنها على استعداد للعمل بالمثل^(٧٣) ، وبتاريخ السادس عشر من كانون الأول عام ١٩٢٥ ، اقر مجلس العصبة بالإجماع تقرير اللجنة الدولية ما عدا فقرة تعيين ممثل اممي للأقليات في العراق^(٧٤) ، وتنفيذا لتوصيات اللجنة الدولية عقدت الحكومة البريطانية معاهدة جديدة مع الحكومة العراقية بتاريخ الثالث عشر من كانون الثاني عام ١٩٢٦ والتي جاءت تكريسا لمعاهدة (١٩٢٢) ما عدا بقاء مدة الانتداب خمس وعشرين سنة او تنتهي مدتها عند دخول العراق عصبة الامم^(٧٥) ، فضلا عن قيامها بتعيين شخصية مسيحية وليس يزيديية كنائب لقائمقام قضاء سنجار بدل المسلم بناء على طلب اليزيديين لعدم وجود شخصية منهم مناسبة لذلك المنصب^(٧٦) ، لكن الحكومة البريطانية لم تتمكن من انتخاب مجلس روحاني لليزيديين خلال مدة البحث^(٧٧) بحجة عدم وجود نزاعات بين صفوف اليزيديين وان الحكومة العراقية تفضل ان يحل اليزيديين مشاكلهم الدينية بأنفسهم^(٧٨) ، فضلا عن استخدام الاقليات ومنهم الايزيديين لغتهم في التعليم وغيره^(٧٩) ، وبتاريخ

الخامس من حزيران من العام نفسه عقدت حكومتي بريطانيا و العراق معاهدة مع الحكومة التركية في انقرة التي بموجبها تنازل الطرف الاخير عن كافة ادعاءاته بلواء الموصل مقابل امتيازات نفطية^(٨٠).

خامساً: تجنيد اليزيديين في قوات اليفي العراقي عام ١٩٢٤

اليفي كلمة تعني في اللغة انكليزية المجندين ، اطلقت على القوات البريطانية التي تم تجنيدها من سكان العراق المحليين وكان اول عنصر محلي جند هم العرب على يد الرائد ايدي Edie احد ضباط الاستخبارات البريطانية عام ١٩١٥ ، ثم اضيف اليهم الاكراد والتركماني عام ١٩١٧^(٨١)، وخولت رئاسة الاركان العامة البريطانية الجنرال فيل Phil القائد العام للقوات البريطانية في العراق بتاريخ الثاني عشر من اذار عام ١٩١٨ حرية تجنيد اليفي من العشائر المحلية^(٨٢) ، الا ان هذه قوات اليفي واجهت نقصا بالأعداد بسبب تطوع العرب والاكرد والتركماني في الجيش العراقي^(٨٣) ، وعلى اثره كان من مقررات وزارة المستعمرات البريطانية في مؤتمر القاهرة^(٨٤) ، الذي بدأت اعماله الثاني عشر من اذار عام ١٩٢١ ، زيادة اعداد قوات اليفي لتحل محل القوات البريطانية لانها اقل كلفة مادية ، لذلك اصبح هنالك توجه جديد للحكومة البريطانية لتجنيد عناصر من الاقليات غير المسلمة التي شهد لها بالقتال الجيد وحسن طاعة الاوامر البريطانية سابقا ، الامر الذي ادى الى اختيار الاثوريين الذين بدأ تجنيدهم في نيسان عام ١٩٢١^(٨٥)، لكن زيادة مهام قوات اليفي العراقي من جهة واستمرار انسحاب العنصر العربي والكردي من اليفي من جهة اخرى نتيجة التطوع في الجيش العراقي ، اجبر الحكومة البريطانية في البحث عن عناصر اخرى محلية لرفد تلك القوات ، وتلك المرة وقع الاختيار على اليزيديين الذين بدأ تجنيدهم في تموز عام ١٩٢٤^(٨٦) .

يتضح ان اختيار الحكومة البريطانية لليزيديين للاتحاق بقوات اليفي لم يكن لسد النقص الحاصل لتلك القوات او تأييدهم للقوات البريطانية فحسب ، وانما قطع اي محاولة جدية لحدوث اتصال بين اليزيديين والحكومة الفرنسية التي تسعى هي الاخرى لاستخدامهم لنفس الغرض .

واجهت الحكومة البريطانية صعوبات عديدة في تجنيد اليزيديين ضمن قوات اليفي العراقي جاء في مقدمتها صعوبة تدريبهم و انصياعهم لاوامر الضباط البريطانيين ، و عدم رغبة اليزيديين انفسهم التطوع في اية قوة عسكرية كانت لانه مخالف حسب ادعائهم لما جاء في تعاليمهم الدينية ، وان رؤساء اليزيديين لا يحبذون اتصال اتباعهم بصورة مباشرة باي عنصر خارجي خوفا على نفوذهم وسطوتهم وانهم يرغبون بالتطوع ضمن وحدات عسكرية خاصة

بهم^(٨٧)، فضلا عن تحريض الفرنسيين لهم بعدم الانخراط ضمن تلك القوات وتشجيعهم للهجرة الى سوريا بهدف استعمالهم للغرض نفسه^(٨٨)، وعلى الرغم من ذلك جرى التحاق قسم منهم بنقلية الخط الاول في الفوج الرابع لليفي العراقي، لاسيما بعد المغريات المادية التي وفرتها الحكومة البريطانية، اذ كان الجندي اليزيدي يتقاضى راتبا مقداره خمسة وثلاثين روبية اما الجندي الاول فكان راتبه خمسة واربعين روبية والنائب عريف خمسة وخمسين روبية والعريف سبعين روبية^(٨٩)، فضلا عن الارزاق والملابس والاسلحة العسكرية التي كانت تمنح لليفي العراقي^(٩٠).

ان زيادة عدد الجيش العراقي كان ينعكس سلبيا على عدد قوات الليفي العراقي، مما دفع الحكومة البريطانية الى خفض عدد القوات الاخيرة بصورة تدريجية وذلك من بداية عام ١٩٢٦ من خلال دمج قسما منها بالجيش العراقي اما القسم الاخر فكان نصيبه انتهاء خدماته واول ما تم تسريحهم هم اليزيديين في تموز من العام نفسه، من الفوج الليفي الرابع واستبدالهم بمتطوعين من الاثوريين^(٩١)، وعلى الرغم من تطوع اليزيديين بالليفي العراقي قرابة سنتين، الا انهم لم يشاركوا فعليا بالعمليات العسكرية على العكس من الاثوريين الذين كانت تعتمد عليهم الحكومة البريطانية في حماية معسكراتها وفي عملياتها العسكرية في شمال العراق^(٩٢)، لذلك اعترف القادة البريطانيون في العراق ان تجنيد اليزيديين كانت تجربة غير ناجحة^(٩٣).

سادسا: الخلاف اليزيدي - اليزيدي عام ١٩٢٥

سكن قضاء سنجار جماعتان من اليزيديين الاولى يقودها حمو شيرو والثانية داود الداود^(٩٤) وكانا الطرفين متنافسين لزعامة اليزيديين و تطور الامر الى مصادمات بين الطرفين بين الحين والآخر الامر الذي ادى الى تدخل الحكومتين العراقية والبريطانية لحل الخلاف بينهما^(٩٥)، من خلال استدعاء الطرفين الى متصرفية ولاية الموصل وكان حمو شيرو دائما ما يلبي الدعوة لكن داود الداود معارضا لها، حتى وصل الامر الى ارسال الحكومة العراقية في اب عام ١٩٢٤، قوة من الشرطة لإجباره للحضور لحل النزاع، لكن الامر ادى الى حدوث صدامات بين اتباع داود الداود وافراد الشرطة العراقية، وعلى الرغم من ذلك لم تتخذ الحكومة العراقية اي اجراء عسكري ضده وتحت الضغط البريطاني والعراقي، حضر داود الداود الى متصرفية لواء الموصل في ايلول عام ١٩٢٤ لمناقشة النزاع مع حمو شيرو وبقي ثلاثة ايام، ومن ثم عاد الى سنجار دون التوصل الى حل نهائي^(٩٦)، بل اصبح الامر اكثر خطورة في شهر كانون الاول عام ١٩٢٤ عندما انقسمت الزعامات اليزيدية الصغيرة بين الطرفين المتنازعين حتى التي كانت على حياد قبل ذلك، مما ادى الى انتشار النزاع بشكل اكبر في قضاء سنجار^(٩٧).

حاولت الحكومة العراقية وبدعم بريطاني التدخل مرة اخرى لحل النزاع وديا ، لذلك استدعت الزعيمين حمو شيرو وداود الداود وزعماء اليزيديين الاخرين الى متصرفية لواء الموصل بتاريخ الثامن والعشرين من اذار عام ١٩٢٥ ، وحضر حمو شيرو واتباعه لكن داود الداود واتباعه امتنعوا عن الحضور الامر الذي ادى الى توجيه اذار اليهم لمدة ثلاثة ايام لكنهم امتنعوا عن المجي وعلى الرغم من ذلك ، مما دفع الحكومة العراقية وبالتشاور مع بريطانيا الى اللجوء الى الحل العسكري لفض النزاع لاسيما بعد قيام داود الداود بتدمير قريتين تابعتين لحمو شرو^(٩٨) ، كما قام المندوب السامي البريطاني هنري دويس في العراق بارسال برقية بتاريخ السادس عشر من نيسان من العام نفسه ، الى القنصل البريطاني في بيروت ساتاو من اجل اعلام الجانب الفرنسي في سوريا بان الطائرات البريطانية ستخرق خط الحدود الفاصل بين سوريا والعراق في منطقة سنجار من اجل القيام بأعمال تأديبية ضد المتمردين اليزيديين هناك^(٩٩).

يبدو ان تغير موقف بريطانيا تجاه قسم من اليزيديين من خلال الوقوف الى جانب الحكومة العراقية ضدهم جاء لاسباب عدة يأتي في مقدمتها تعزيز الامن في جبل سنجار ، وايقاف التحريض الفرنسي للمتمردين اليزيديين ، والحفاظ على علاقتهم المتينة بالزعيم حمو شيرو واعادة وحدة القبائل اليزيدية الداعمة لهم لتنفيذ مطامعهم الاستعمارية.

بدأت العملية العسكرية ضد داود الداود واتباعه في قضاء سنجار بتاريخ السابع عشر من نيسان عام ١٩٢٥ ، عندما شنت الطائرات البريطانية غارة جوية اسفرت عن تدمير قريتين تابعتين له دون وقوع ضحايا بشرية بسبب اذار الاهالي بأخلائها قبل توجيه الضربة الجوية لها ، وعلى رغم من ذلك واجه الطيران البريطاني اطلاق نار كثيف من قبل اتباع داود الداود ، واستمر القصف الجوي خلال اليوم التالي الامر الذي ادى الى تدمير قريتين ايضا ، لكن اطلاق نار الكثيف من قبل اتباع داود الداود ادى الى اسقاط طائرة بريطانية ومقتل ضابط الطيران البريطاني بونتينيكس Pontinex وقائد طائرته ادوارد Edward مع استمرار القصف الجوي طيلة نهار اليوم نفسه^(١٠٠).

استغل داوود الداود توقف القصف الجوي وشن هجوما على مركز شرطة ماميزا في سنجار بتاريخ التاسع عشر من نيسان عام ١٩٢٥ وحدثت مصادمات بين الطرفين لكن وصول نجدات من متصرفية الموصل ادى الى فك الحصار الذي فرضه اتباع داود الداود على مركز الشرطة ، ولما وصلت الانباء الى الحكومة العراقية في العشرين من الشهر نفسه ، قررت حسم موضوع التمرد بشكل كامل^(١٠١) ، كما اصدرت وزارة المستعمرات البريطانية

بلاغا بتاريخ اليوم نفسه ، اوضحت فيه ان سبب العمليات التأديبية في جبل سنجار هو رفض احد الشيوخ اليزيدية لثلاث مرات دعوة الحكومة العراقية للحضور الى مجلسها الذي عقد لحل النزاع بينه وبين شيخ يزديي اخر ، وان سبب سقوط الطائرة البريطانية ومقتل من فيها هو نتيجة اطلاق النار عليها (١٠٢).

استأنف الطيران البريطاني غاراته الجوية بقوة على اتباع داود الداود بتاريخ الحادي والعشرين من نيسان عام ١٩٢٥ ، الامر الذي ادى الى تفرق المتمردين وهروب البعض منهم خارج سنجار اما البعض الاخر سلم نفسه الى الحكومة العراقية ، وعادت الامور الى طبيعتها بحلول الثاني من ايار من العام نفسه (١٠٣). وتوجه متصرف الموصل والمفتش الاداري البريطاني للواء نفسه الى قضاء سنجار بتاريخ الثامن من الشهر نفسه ، واحضروا جميع الرؤساء المتمردين ومن بينهم الشيخ خلف والشيخ خضر الى مركز متصرفية لواء الموصل ، كما طلب الدخالة ايضا الزعماء اليزيدية الفارين ومنهم داود الداود وبقوا تحت الاقامة الجبرية في مركز اللواء لحين التوصل الى حل يرضي جميع الاطراف كما استأنف الموظفين اعمالهم الادارية في مناطق النزاع (١٠٤).

حاولت السلطات الفرنسية في سوريا استغلال تردي الاوضاع في منطقة جبل سنجار واعربت عن نيتها ارسال مفرزة من الجندمة مكونة من خمسين خيالا برئاسة ثلاث ضباط فرنسيين لاحتلال منطقة الخاتونية الحدودية بحجة فرض الامن ، الا ان المندوب السامي البريطاني هنري دويس ارسل برقية بتاريخ الرابع عشر من ايار عام ١٩٢٥ الى القنصل البريطاني في بيروت ساتاو لاعلام الجانب الفرنسي بان الامور عادة الى نصابها في جبل سنجار وليس هناك حاجة لارسال اية مفرزة عسكرية للحيلولة دون حدوث اية قلاقل في المنطقة (١٠٥)، كما تم تعيين سليم افندي قليان قائمقام جديد لقضاء سنجار في بتاريخ السادس والعشرين من الشهر نفسه (١٠٦) ، وعلى الرغم من ذلك احتلت مفرزة الجندمة منطقة الخاتونية، الامر الذي ادى الى ارسال احتجاج شديد اللهجة من قبل المندوب السامي البريطاني هنري دويس الى المندوب السامي الفرنسي في بيروت الجنرال سراي بتاريخ الثامن والعشرين من الشهر نفسه ، اكد فيه بان الحكومة الفرنسية اعطت منذ عام (١٩٢٣) للحكومة العراقية حق ادارة جبل سنجار بالكامل لحين تحديد الحدود نهائية بين الطرفين وعلى اثر ذلك انسحبت المفرزة الفرنسية (١٠٧)، فضلا عن ارسال هنري دويس برقية بتاريخ التاسع والعشرين من ايار عام ١٩٢٥ الى القنصل البريطاني في بيروت ساتاو طلب فيها اعلام الجانب الفرنسي بان اي اتصال لهم باليزيدية في سنجار امر مرفوض من قبل الحكومتين العراقية والبريطانية ، لحين



تحديد الحدود بين الطرفين وان الحكومة العراقية عازمة على انشاء نقطة مراقبة في منطقة بارا الحدودية شمال غربي جبل سنجار لرصد اي تحركات عسكرية فرنسية او اتصال مع اليزيديين مستقبلا^(١٠٨)، كما تم اطلاق سراح جميع الزعماء اليزيديين المحجوزين في مركز لواء الموصل بتاريخ الثلاثين من الشهر نفسه ، بعد اخذ التعهدات والغرامات التي فرضت عليهم من قبل الحكومة العراقية^(١٠٩) ، فضلا عن اطلاق سراح داود الداود الذي احتجز في الناصرية كونه المسبب الرئيسي لحركة التمرد^(١١٠)، الى جانب استمرار زيارة الضباط البريطانيين الى سنجار لارسال رسائل لسائل لليزيديين والفرنسيين بان مناطقهم تحت ادارة الحكومة العراقية في الوقت الراهن^(١١١).

الخاتمة

- ١- كان الاداء الفعالة للدول الاستعمارية ومن ضمنها بريطانيا للتغلغل بين الاقليات هي المبشرين وعلماء الآثار الذين استطاعوا تامين الاتصال بين الطرفين .
- ٢- وقع اليزيديين كغيرهم من الاقليات الغير مسلمة ضحية للشعارات الرنانة التي كانت اطلقتها الحكومة البريطانية بين الحين والآخر في الحرية والاستقلال والعيش الرغيد لهم الى حد اصبحوا خاضعين لمخططاتها الاستعمارية.
- ٣- وجدت الحكومة البريطانية في اليزيديين سلاح فعال للقضاء على المناوئين لها من القبائل العربية والكردية لاسيما في اماكن تواجد اليزيديين .
- ٤- حاولت الحكومة البريطانية توسيع نطاق استخدام اليزيديين كسلاح قتالي لمختلف مناطق العراق وليس الاقتصار على مناطقهم والمجاورة لها من خلال تجنيدهم في قوات الليفي الا ان محاولتها فشلت بسبب عدم انصياعهم للاوامر وموقفهم السلبي من التجنيد .
- ٥- دخلت الحكومة البريطانية في منافسة كبيرة مع الفرنسيين لكسب ود اليزيديين لهذا كانت تعاملهم معاملة خاصة حتى انها اجبرت الحكومة العراقية على دفع اعانات شهرية لرؤسائهم.
- ٦- سعت الحكومة البريطانية الى ضمان سطوتها على الاقليات ومن ضمنهم اليزيديين من خلال ادخال بنود تخص الاقليات ابتداءا من صك الانتداب ومرورا بالمعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٢٢ ومن ثم لوزان وانتهاءً بمعاهدة انقرة ١٩٢٦ .
- ٧- عند شعور الحكومة البريطانية ان بعض اليزيديين هددوا مصالحها الاستعمارية او سمحوا بالتغلغل الفرنسي في العراق فانها لا تتردد في استخدام القوة العسكرية للقضاء عليهم واعادة الامور الى سابق عهدها .

References

- (١) د.ك.و، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٤٥ ، تقرير من ضابط الخدمة الخاصة - الموصل الى هيئة الاستخبارات الجوية - الهندي بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٠ ، وثيقة رقم ١ ، ص ١٥
- (٢) جريدة الاستقلال ، العدد ٥٤٩ ، في ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٥ .
- (٣) د.ك.و، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٤٥ ، تقرير من ضابط الخدمة الخاصة - الموصل الى هيئة الاستخبارات الجوية - الهندي بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٣١ ، وثيقة رقم ١ ، ص ٣٢ ٣٦
- (٤) جريدة الاستقلال ، العدد ٥٤٨ ، في ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٥ .
- (٥) د.ك.و، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٢٤٤ ، تقرير السفارة البريطانية في العراق عن الحوادث للفترة من ١٩٣٢-١٩٣٦ ، وثيقة رقم ١ ، ص ٤ .
- (٦) د.ك.و، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٧١٧ ، التقرير من برسي كوكس الحاكم السياسي العام ١٤ في العراق الى وزير صاحب الجلالة البريطانية لشؤون الهند _لندن بتاريخ ٧ كانون الاول ١٩١٧ ، ، وثيقة رقم ٢٦ ، ص ٢٩٥ ؛ د.ك.و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٢٧٧٣ / ٣١١ ، تقرير من دار الاعتماد البريطاني - بغداد الى رئاسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٢٧ اذار ١٩٢٩ ، وثيقة رقم ٢١ ، ص ٤٩ .
- (٧) د.ك.و، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٦٥٦ ، التقرير البريطاني حول الموصل في لوزان بتاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٢٢ ، وثيقة رقم ١١ ، ص ٣٩ .
- (٨) د.ك.و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٨١٠ / ٣١١ ، تقرير عن المعارف في العهد العثماني حتى عام ١٩١٥ ، وثيقة رقم ١٨ ، ص ٦٩-٧٢ .
- (٩) Fo 195--811 Report from the Consul General in Iraq Robinson to the British embassy in Constantinople on the course of affairs in Iraq for the year 1846 , No. 797.
- (١٠) Fo 195--1182 Report from the Consul General in Iraq, Colonel Miller to the British embassy in Constantinople on the course of affairs in Iraq for the period from 1779-1880, document No. 888
- (١١) Fo 195--1508 Report from the Consul General in Iraq, Thoiry to the British Embassy in Constantinople, on the affairs of things in Iraq for the period 1885-1886, document No. 822.
- (١٢) د.ك.و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٣١١/١١٣٢ ، تقرير المستر ادموندز معاون مستشار وزارة الداخلية العراقية الى دار الاعتماد البريطاني بتاريخ ٢٦ ايار ١٩٢٩ ، وثيقة رقم ١، ص ١١ .
- (١٣) د.ك.و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٣١١/٢٥١٤ ، بيان الجنرال ستانلي مود بتاريخ ١٩ اذار ١٩١٧ ، وثيقة رقم ١ ، ص ٢ .
- (١٤) د.ك.و، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٦٥٦ ، التقرير البريطاني حول الموصل في لوزان بتاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٢٢ ، وثيقة رقم ١١ ، ص ٣٩ .

- (١٥) د.ك.و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٣١١/٢٥١٤ ، بيان البريطاني الفرنسي بتاريخ ٣ تشرين الاول ١٩١٨ ، وثيقة رقم ٢ ، ص ٣-٤ .
- (١٦) من ابرز الزعماء اليزيديين ولد عام ١٨٥٠ وسط جبل سنجار في قرية زهنكي ، ولقب (اب الفقراء) توفي عام ١٩٣٣ في قرية جدالة إلى الغرب من سنجار . عبدو خديدة سنكالي ، "حموشيرو ودوره السياسي" ، مجلة كولان العربي ، العدد ٥٠ ، تموز ٢٠٠٠ ، اربيل ، ص ١١٣ .
- (١٧) د.ك.و، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٣٧٣ ، تقرير من المندوب السامي البريطاني - بغداد الى وزارة المستعمرات بتاريخ ١٤ تموز ١٩٢٨ ، وثيقة رقم ١٣ ، ص ٢٥-٢٩ .
- (١٨) د.ك.و، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٦٥٦ ، التقرير البريطاني حول الموصل في لوزان بتاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٢٢ ، وثيقة رقم ١١ ، ص ٣٩ .
- (١٩) اندلعت الثورة بقيادة جميل المدفعي وعدد من الضباط العراقيين الذين خدموا في سوريا وبمساندة درك تلعفر من ورجال القبائل تمكن الثوار قتل الكابتن ستوارت ضابط الدرك هناك د.ك.و، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٤٥ ، تقرير من ضابط الخدمة الخاصة _ الموصل الى دار الاعتماد البريطاني بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٠ ، وثيقة رقم ١ ، ص ١٥ ، قحطان احمد عبوش التلعفري ، ثورة تلعفر ١٩٢٠ والحركات الوطنية الأخرى في منطقة الجزيرة ، مطبعة الأزهر ، بغداد ، ١٩٦٩ ، ص ١٧٧ .
- (٢٠) د.ك.و، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٥١٢ ، تقرير المندوب السامي البريطاني لدى عصبة الامم لسنة ١٩٣٢ ، وثيقة رقم ١ ، ص ١ .
- (٢١) د.ك.و، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٥٤٠ . قرارات مجلس الوزراء البريطاني بتاريخ ١٢ ب ١٩٢٠ ، وثيقة رقم ١٥٢ ، ص ١٥٥ .
- (٢٢) د.ك.و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٨٨٣ / ٣١١ ، بنود صك الانتداب البريطاني على العراق لعام ١٩٢٠ ، وثيقة رقم ٤ ، ص ٨ .
- (٢٣) د.ك.و، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٢١١ ، تقرير من القائد العام للقوة الجوية البريطانية في العراق الى وزارة الطيران بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٢٠ ، وثيقة رقم ٣ ، ص ٨ .
- (٢٤) د.ك.و، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٤٥ ، تقرير من ضابط الخدمة الخاصة - الموصل الى هيئة ركن الاستخبارات الجوية - الهندي بتاريخ ١١ اب ١٩٣١ ، وثيقة رقم ١ ، ص ٤٦ .
- (٢٥) د.ك.و، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٤٥ ، تقرير من ضابط الخدمة الخاصة - الموصل الى هيئة ركن الاستخبارات الجوية - الهندي بتاريخ ١٤ اذار ١٩٣٢ ، وثيقة رقم ١ ، ص ٧٤ .
- (٢٦) C0 730-142-8533, Report from the Secretariat of the French Political Bureau - Beirut to the British High Commissioner in Iraq on July 20, 1923, 7635.
- (٢٧) د.ك.و، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٤٥ ، تقرير من ضابط الخدمة الخاصة - الموصل الى الاستخبارات الجوية - الهندي بتاريخ ٢١ اذار ١٩٣٢ ، وثيقة رقم ١ ، ص ٧٣ .
- (٢٨) د.ك.و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٨٨٣ / ٣١١ ، العقد البريطاني الفرنسي بتاريخ ٢٣ كانون الاول ١٩٢٠ ، وثيقة رقم ١ ، ص ٨-١ .

- (٢٩) د.ك.و، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٣١٣ ، مذكرة من وزارة الخارجية البريطانية الى مجلس الوزراء البريطاني بتاريخ ٢٠ ايلول ١٩٢٧ ، وثيقة رقم ١٠ ، ص ٩٢ .
- (٣٠) Co 730-142-8533, Report from the High Commissioner in Iraq to the British Colonial Ministry on July 20, 1929, No. 1443.
- (٣١) د.ك.و، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ١١٧٦ / ٣١١ ، تقرير من متصرفية لواء الموصل الى وزارة الداخلية العراقية بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٣٢ ، وثيقة رقم ٢١، ص ٣٥
- (٣٢) د.ك.و، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٤٠٥ ، تقرير من وزارة الخارجية العراقية الى سكرتارية المندوب السامي البريطاني -بغداد بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٢٩ ، وثيقة رقم ٩٤٢
- (٣٣) د.ك.و، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٤٠٥ ، تقرير من المندوب السامي في العراق الى وزارة المستعمرات البريطانية بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٢٩ ، وثيقة رقم ١٤٤٣
- (٣٤) د.ك.و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٣١١/١١٩٧ ، كتاب من متصرف لواء الموصل الى وزارة الداخلية بتاريخ ٥ اب ١٩٣٥ ، وثيقة رقم ١١، ص ٢١ .
- (٣٥) Co 730-142-8533, British report on Iraq for the year 1927 , No. 306.
- (٣٦) د.ك.و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٤٣٣١ / ٣١١ ، تقرير من دار الاعتماد البريطانية بغداد الى رئاسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١ اذار ١٩٢٧ ، وثيقة رقم ٦ ، ص ٧ .
- (٣٧) Co 730-142-8533, Letter from the British High Commissioner, Henry Dobbs, to the French House of Credit in Beirut on January 31, 1923, No. 1643.
- (٣٨) د.ك.و، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٣١٣ ، تقرير من وزارة الخارجية البريطانية الى دار الاعتماد البريطاني بتاريخ ٢٩ حزيران ١٩٢٩ ، وثيقة رقم ٦ ، ص ٢٦ .
- (٣٩) د.ك.و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٨١٥ / ٣١١ ، كتاب من دار الاعتماد الفرنسية - بيروت الى دار الاعتماد البريطانية في بغداد بتاريخ ٣١ اذار ١٩٢٣ وثيقة رقم ٣٨٣
- (٤٠) د.ك.و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٨١٥ / ٣١١ ، تقرير من المندوب السامي البريطاني في العراق الى المندوب السامي الفرنسي في بيروت بتاريخ ٢٨ ايار ١٩٢٥ ، وثيقة رقم ٢١ ، ص ٥١ .
- (٤١) Co 730-142-8533, Report from the British Embassy in Paris to the British Foreign Office dated 14 July 1929, document No. 1708
- (٤١) Co 730-169-8533 ,The League of Nations, Seventeenth Meeting, on June 19, 1931, British report on Iraq for the period 1920-1931, No. 137 .
- (٤٢) د.ك.و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٨٨٣ / ٣١١ ، العقد البريطاني الفرنسي بتاريخ ٢٣ كانون الاول ١٩٢٠ ، وثيقة رقم ١ ، ص ٨-١ .
- (٤٤) د.ك.و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٢٥١٤ / ٣١١ ، تقرير من وزارة المستعمرات البريطانية الى سكرتارية المندوب السامي البريطاني -العراق بتاريخ ٧ كانون الاول ١٩٢١ ، وثيقة رقم ٣ ، ص ٦-٨ .
- (٤٥) د.ك.و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٢٤٢٨ / ٣١١ ، قرارات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٢٢ ، وثيقة رقم ٣ ، ص ٥ .

- (٤٦) د. ك. و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٥١٤٧ / ٣١١ ، قرارات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ ، وثيقة رقم ١٠ ، ص ١٢ .
- (٤٧) د. ك. و ، وزارة الداخلية العراقية ، ملفه رقم ٨٧ / ٣٢٠٥٠ ، كتاب من وزارة الداخلية الى متصرفي الولاية العراقية بتاريخ ١٩ تشرين الاول ١٩٢٢ ، وثيقة رقم ٦٩ ، ص ١٧٢ .
- (٤٨) د.ك.و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٢٧٩ / ٣١١ ، التعهدات الدولية البريطانية فيما يختص بالعراق ، وثيقة رقم ٥ ، ص ١١ .
- (٤٩) د. ك. و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٥١٤٨ / ٣١١ ، المعاهدة المعقودة بين الحكومتين البريطانية و العراقية بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢ ، وثيقة رقم ١ ، ص ١-٣
- (٥٠) د.ك.و ، وزارة الداخلية العراقية ، ملفه رقم ٨٨٢٢ / ٣٢٠٥٠ ، كتاب من هنري دويس الى جلالة الملك فيصل بتاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٢٤ ، وثيقة رقم ٥٩ ، ص ٨٥ .
- (٥١) د.ك.و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٥١٤٩ / ٣١١ ، كتاب من هنري دويس الى جلالة الملك فيصل بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٢٤ ، وثيقة رقم ٥٤ ، ص ٨٠ .
- (٥٢) د.ك.و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٥١٤٩ / ٣١١ ، كتاب من هنري دويس الى جلالة الملك فيصل بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٢٤ ، وثيقة رقم ٢٣ ، ص ٢٦ .
- (٥٣) د.ك.و ، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٥١٢ ، تقرير المندوب السامي البريطاني لدى عصبة الامم لسنة ١٩٣٢ ، وثيقة رقم ١ ، ص ١ .
- (٥٤) تألفت من اربعمائة و ثلاث وثلاثون مادة ووقع عليها كل من : فرنسا وبريطانيا وبلجيكا واليابان ورومانيا والبرتغال وبولونيا وچيكسلوفاكيا ويوغسلافيا وارمينيا والحجاز . د.ك.و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٣٩٩١ / ٣١١ ، تقرير لجنة الانتدابات الدائمة -الجلسة العشرين بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٣١ ، وثيقة رقم ١ ، ص ١
- (٥٥) د. ك. و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٨٨٣ / ٣١١ ، بنود صك الانتداب البريطاني على العراق لعام ١٩٢٠ ، وثيقة رقم ٤ ، ص ٨ .
- (٥٦) د. ك. و ، الوثائق البريطانية/ لندن ، ملفه رقم ٢١٦ ، تقرير من هيئة ركن الجو - بغداد إلى امر قوة الليفي العراقي -الموصل بتاريخ ١٢ ايار ١٩٢٣ ، وثيقة رقم ٣٦ ، ص ١١١-١١٨ .
- (٥٧) AIR 23-372-4583, Treaty of Peace Turkey Signed at Lausanne July 24, 1923, No.1.
- (٥٨) د.ك.و ، الوثائق البريطانية /لندن ، ملفه رقم ٢٢٢ ، برقية من وزير الدولة لشؤون المستعمرات -لندن إلى المندوب السامي -بغداد بتاريخ ١٥ اب ١٩٢٣ ، وثيقة رقم ٦٩ ، ص ٦٥ .
- (٥٩) د.ك.و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ١٢١٢ / ٣١١ ، تقرير من وزارة العدلية الى سكرتارية مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٢٧ ، وثيقة رقم ٣ ، ص ٣-٤ .
- (٦٠) AIR 23-372-4583, Treaty of Peace Turkey Signed at Lausanne July 24, 1923, No.1.
- (٦١) د.ك.و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٢٤٥٣ / ٣١١ ، كتاب من وزارة المالية العراقية الى سكرتارية مجلس الوزراء بتاريخ ٨ ايلول ١٩٢٤ ، وثيقة رقم ٢٦ ، ص ٣٦ .
- (٦٢) جريدة العالم العربي ، العدد ٤٧ ، في ٢٠ ايار ١٩٢٤ .

- (٦٣) جريدة العالم العربي ، العددان ٦١ و٦٢ ، ٥ و٨ حزيران ١٩٢٤ .
- (٦٤) د.ك.و ، البلاط الملكي العراقي /الديوان ، ملفه رقم ٩٥٥ / ٣١١ ، كتاب من رئيس الوزراء نوري السعيد الى وزير الخارجية توفيق السويدي بتاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٣٢ ، وثيقة رقم ٦١ ، ص ٧٨ .
- (٦٥) خط يبدأ من من النقاء دجلة بالخابور حتى النقاء الاخير بنهر الهيزل وسط المجرى على امتداد الهيزل إلى نقطة تقع على بعد ثلاث كيلو مترات عكس المجرى من ملتقى ذلك النهر بجدول فرعي الذي يمر بسيريز . د. ك. و، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٢٨٨ ، كتاب من سكرتير المندوب السامي إلى المقر الجوي -بغداد بتاريخ ٣١ تشرين الأول ١٩٢٤ ، وثيقة رقم ٥ ، ص ٨-٩ .
- (٦٦) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٢٤٥٥ / ٣١١ ، برقية من وزارة الدولة لشؤون المستعمرات إلى المندوب السامي -بغداد بتاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٢٤ ، وثيقة رقم ١٤ ، ص ٤٥ .
- (٦٧) جريدة الاوقات البغدادية ، العدد ٣٨٨٦ ، في ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ .
- (٦٨) جريدة العالم العربي ، العدد ٢٨٠ ، في ١٩ شباط ١٩٢٥ .
- (٦٩) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٣١١/٨١٥ ، برقية من جلالة الملك فيصل إلى رئيس لجنة الحدود بتاريخ ٢٢ اذار ، وثيقة رقم ٦ ، ص ١٠ .
- (٧٠) د. ك. و ، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٤١٧ ، تقرير من القس بولس هوما الى لجنة الانتدابات الدائمة بتاريخ ٢١ ايلول ١٩٣٠ ، وثيقة رقم ٤، ص ٥ .
- (٧١) د.ك.و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٣١١/١٩٥٦ ، عصابة الامم ، الجلسة الرابعة بتاريخ ٢٦ تشرين الاول ١٩٢٧ ، وثيقة رقم ١، ص ٣٣ .
- (٧٢) د. ك.و ، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٤٧٧ ، عصابة الامم ، لجنة الانتدابات الدائمة ، الاجتماع الحادي والعشرين، الجلسة الثالثة عشر بتاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٣١، وثيقة رقم ٧، ص ٥٥-٧١ .
- (٧٣) جريدة العالم العربي ، العدد ٤٤٩ ، في ٨ ايلول ١٩٢٥ .
- (٧٤) د. ك. و، وزارة الداخلية العراقية ، ملفه ١٣٣ / ٣٢٠٥٠ ، برقية من رئيس الوزراء العراقي إلى رئيس الوزراء البريطاني بتاريخ ١٧ كانون الأول ١٩٢٥ ، وثيقة رقم ٢ ، ص ٧ ؛ جريدة الاستقلال ، العدد ٧٣٠ ، في ١٨ كانون الأول ١٩٢٥ .
- (٧٥) د.ك.و، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه ٩٥٨ / ٣١١، كتاب من سكرتير المندوب السامي -بغداد إلى رئيس الديوان الملكي العراقي بتاريخ ١٣ اذار ١٩٢٦ ، وثيقة رقم ٣ ، ص ٤ ؛ جريدة العالم العربي ، العدد ٥٥٨ ، في ١٥ كانون الثاني ١٩٢٦ .
- (٧٦) د. ك. و ، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٤١٧ ، تقرير من القس بولس هوما الى لجنة الانتدابات الدائمة بتاريخ ٢١ ايلول ١٩٣٠ ، وثيقة رقم ٤، ص ٥ .
- (٧٧) د. ك. و ، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٥٤ ، تقرير من ضابط الخدمة الخاصة - الموصل الى هيئة ركن الجو - الهندي بتاريخ ١ شباط ١٩٣٢ ، وثيقة رقم ٦ ، ص ٢١-٢٤ .

- (٧٨) د.ك.و ، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٤٧٧ ، عصبة الامم ، لجنة الانتدابات الدائمة ، الاجتماع الحادي والعشرين ، الجلسة الثالثة عشر بتاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٣١ ، وثيقة رقم ٧ ، ص ٥٥-٧١ .
- (٧٩) د.ك.و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٣١١/١١٣٢ ، تقرير المستر ادموندز معاون مستشار وزارة الداخلية العراقية الى دار الاعتماد البريطاني بتاريخ ١٢ ايار ١٩٢٩ ، وثيقة رقم ١ ، ص ١-٥ .
(80) co- 735-176-8533 Report of the British Foreign Secretary to the Ministry of Colonies on September 24, 1932 ,No.18.
- (81) Col. R. S .Stafford ,The Tragedy of The Assyrians , London ,1935, p.103.
- (٨٢) د.ك.و، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٥٣٤ ، برقية من رئاسة اركان العامة البريطانية الى القائد العام للقوات البريطانية في العراق بتاريخ ١٢ اذار ١٩١٨ ، وثيقة رقم ٣٨ ، ص ٤٩ .
- (٨٣) د.ك.و، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٦٥٦ ، تقرير المندوب السامي برسي كوكس الى وزارة المستعمرات البريطانية بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٢ ، وثيقة رقم ١٤ ، ص ٥٧ .
- (٨٤) استمرت اعمال المؤتمر لغاية الرابع والعشرين من الشهر نفسه حضرته شخصيات بريطانية سياسية وعسكرية فضلا عن وفدا عراقيا برئاسة المندوب السامي برسي كوكس وعضوية كل من المس بيل السكرتيرة الشرقية البريطانية والقائد القوات البريطانية في العراق الجنرال المر هالدين ، وجعفر العسكري وزير الدفاع العراقي وساسون حسقيل وزير المالية . د.ك.و، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ١٣ ، مقررات مؤتمر القاهرة لسنة ١٩٢١ ، وثيقة رقم ١ ، ص ٣ .
- (٨٥) د.ك.و، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٤١٧ ، تقرير عن انتهاء الانتداب والاقليات غير المسلمة في العراق لسنة ١٩٣٠ ، وثيقة رقم ٤ ، ص ٥ .
- (٨٦) د.ك.و ، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٥٢٢ ، تقرير الرائد الطيار جي .اس .ريد الى مقر الليفي الآثوري -الهندي بتاريخ ١٨ تموز ١٩٣٢ ، وثيقة رقم ٢٥ ، ص ٩٩- ١٠٢ .
- (٨٧) د.ك.و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٣١١/١١٩٧ ، كتاب من متصرف لواء الموصل الى وزارة الداخلية بتاريخ ٥ اب ١٩٣٥ ، وثيقة رقم ١١ ، ص ٢١ .
- (٨٨) د.ك.و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٣١١/١١٩٧ ، تقرير من المستر بيتان - بغداد الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٩ تشرين الاول ١٩٣٥ ، وثيقة رقم ١٩ ، ص ٢٠ .
- (٨٩) د.ك.و ، الوثائق البريطانية /لندن ، ملفه رقم ٣٢٢ ، تقرير من وزارة المستعمرات البريطانية الى دار الاعتماد البريطاني - بغداد بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٢٧ ، وثيقة رقم ٨ ، ص ٦٧-٧٠ .
- (٩٠) د.ك.و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٣١١/١٩٥٦ ، عصبة الامم ، الجلسة الرابعة بتاريخ ٢٦ تشرين الاول ١٩٢٧ ، وثيقة رقم ١ ، ص ٣٣ .
- (٩١) د.ك.و ، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٥٢٢ ، تقرير الرائد الطيار جي .اس .ريد الى مقر الليفي الآثوري -الهندي بتاريخ ١٨ تموز ١٩٣٢ ، وثيقة رقم ٢٥ ، ص ٩٩- ١٠٢ .
- (٩٢) د.ك.و ، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ١٥٥ ، تقرير من المقر الجوي العام للقوات البريطانية في العراق حول عمليات راوندوز بتاريخ ١٥ اذار ١٩٢٣ ، وثيقة رقم ١ ، ص ٢٩٤ ؛

AIR 23-353-4583, Book of Air Headquarters -Baghdad to the British High Commissioner On March 17, 1923, No.1.

(٩٣) د.ك.و. ، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٥٢٢ ، تقرير الرائد الطيار جي .اس ريد إلى مقر الليفي الأثوري -الهندي بتاريخ ١٨ تموز ١٩٣٢ ، وثيقة رقم ٢٥، ص ٩٩ - ١٠٢ .

(٩٤) زعيم المهركان اليزيدية وهي من أقوى العشائر في سنجار ، كان على خلاف مستمر مع حمو شيرو لزعامه اليزيديين في جبل سنجار ، قاد تمردات ضد الحكومة العراقية ابرزها عامي ١٩٢٥ و ١٩٣٥ والتي على اثرها نفي الى الناصرية وشيخان . العالم العربي ، العدد ٣٣٨ ، في ٣٠ نيسان ١٩٢٥ ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٤ ، ط ٦ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ١٦٥ .

(٩٥) د.ك.و. ، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفه رقم ٤٦٧ ، عصبة الامم ، الجلسة الثالثة عشر ، بتاريخ ١١ حزيران ١٩٣١ ، وثيقة رقم ١٤٢ ، ص ٢١٣ .

(٩٦) العالم العربي ، العدد ٣٣٨ ، في ٣٠ نيسان ١٩٢٥

(٩٧) العالم العربي ، العدد ٣٤٨ ، في ١٢ ايار ١٩٢٥ .

(٩٨) د.ك.و. ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ١١٢٨ / ٣١١ ، تقرير من مديرية الشرطة العامة الى وزارة الداخلية بتاريخ ١٤ ايلول ١٩٢٩ ، وثيقة رقم ٩ ، ص ٢٥ .

(٩٩) د.ك.و. ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٨١٥ / ٣١١ ، برقية من المندوب السامي البريطاني في العراق الى القنصل البريطاني في بيروت بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٢٥ ، وثيقة رقم ١٦ ، ص ٣٨ .

(١٠٠) جريدة العالم العربي ، العدد ٣٣٢ ، في ٢٢ نيسان ١٩٢٥ .

(١٠١) جريدة العالم العربي ، العدد ٣٣٨ ، في ٣٠ نيسان ١٩٢٥

(١٠٢) جريدة الاوقات البغدادية ، العدد ٣٩٥٩ ، في ٢٣ نيسان ١٩٢٥ ؛ جريدة العالم العربي ، العدد ٣٣٣ ، في ٢٣ نيسان ١٩٢٥ .

(١٠٣) د.ك.و. ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٨١٥ / ٣١١ ، تقرير من المندوب السامي البريطاني في العراق الى المندوب السامي الفرنسي في بيروت بتاريخ ٢٨ ايار ١٩٢٥ ، وثيقة رقم ٢١ ، ص ٥١ .

(١٠٤) العالم العربي ، العدد ٣٤٨ ، في ١٢ ايار ١٩٢٥ .

(١٠٥) د.ك.و. ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٨١٥ / ٣١١ ، برقية من المندوب السامي البريطاني في العراق الى القنصل البريطاني في بيروت بتاريخ ١٤ ايار ١٩٢٥ ، وثيقة رقم ٢١ ، ص ٥٠ .

(١٠٦) جريدة الاوقات البغدادية ، العدد ٣٩٨٨ ، في ٢٨ ايار ١٩٢٥ .

(١٠٧) د.ك.و. ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٨١٥ / ٣١١ ، تقرير من المندوب السامي البريطاني في العراق الى المندوب السامي الفرنسي في بيروت بتاريخ ٢٨ ايار ١٩٢٥ ، وثيقة رقم ٢١ ، ص ٥١ .

(١٠٨) د.ك.و. ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٨١٥ / ٣١١ ، برقية من المندوب السامي البريطاني في العراق الى القنصل البريطاني في بيروت بتاريخ ٢٩ ايار ١٩٢٥ ، وثيقة رقم ٢٢ ، ص ٥٣ .

(١٠٩) جريدة العالم العربي ، العدد ٣٧٢ ، في ٩ حزيران ١٩٢٥ .



- (١١٠) د.ك.و ، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٨١٥ / ٣١١ ، برقية من المندوب السامي البريطاني في العراق الى القنصل البريطاني في بيروت بتاريخ ١٤ ايار ١٩٢٥ ، وثيقة رقم ٢١ ، ص ٥٠ .
- (١١١) جريدة الاستقلال ، العدد ٧٢٧ ، في ١٥ كانون الاول ١٩٢٥ .